القراءاتُ المفترضةُ في تفسير (التبيان في تفسير القرآن) للطوسي (ت 460 هـ) دراسة نحوية

أ. د. سعاد كريدي كنداوي
م. د. رحيم خضير طوفان
جامعة القادسية / كلية التربية

The Assumed Readings in the Interpretation of (Al-Tabyan fi Tafsir Al-Quran) by Al-Tusi (d. 460 AH) A Grammatical Study

Prof. Dr. Suad Kreidi Kandawi
Lect. Dr. Rahim Khadir Tufan
University of Al-Qadisiyah / College of Education

ملخص البحث

لا يخفى أنّ للقراءات القرآنية أهميةً كبيرة، إذ إنّ النظر في هذه القراءات يكشف لنا كثيرًا من القضايا اللغوية التي تستحق التدبر في وجوهها، ويلقي الضوء على كثيرٍ من الخصائص اللهجية التي عُرِفت بها بعض القبائل العربية. ولا شك أنّها أثرت في الدرس اللغوي بمادة غنية ولا سيما الدرس النحويّ، وقد نالت القراءات عناية النحويين واللغويين والمفسّرين باختلاف وجهتهم نحوها والموقف منها بالقبول أو الرفض، وإطلاق الأحكام عليها. ولكنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن ابتداءً هو أنّ القراءات كما هو معلوم سُنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وقد بيّن مَن اهتمّ بالقراءات الشروط التي ينبغي أن تكون عليها القراءة حتى يقرأ بها اليوم؛ وهي أن تكون منقولة عن الثقات عن النبيّ صلى الله عليه وآله ولها وجه في العربية نزل به القرآن وموافق لخط المصحف، وما صحّ نقله عن الآحاد وصحّ وجهُه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهو عندهم لا يُقبل ولا يُقرأ به، أو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية،فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف [1]

ولنا أن نضع سؤالاً آخرَ هو: ما سبيلُ منْ يفترض قراءة أو يجترح وجهًا نحويًّا ولكنّه لم يقرأ به أحدٌ غير أنّه لو قرئ به يكون صوابًا أو جائزاً أو قويّاً كالمنهج الذي اتّبعه الطوسيّ في تبيانه. حينئذٍ يجيء البحث محاولاً الكشف عن تصوّر الطوسيّ، ولا سيّما أنّه يقرر أنّ القراءاتِ سنّة متبعة. فيصير الوجه فيما يختار حسنًا لكنّه على سبيل التوافق مع العربية. وإذا كان الطوسيّ يفترض قراءةً بوجهٍ مناسب في العربيّة فإنّنا نفترض أسئلة لعلّ الجواب عنها منوط بما ينطوي عليه البحث. فإذا كانت القراءة سنّة متبعة فلِمَ يفترضون قراءاتٍ ويسوّغون لصحتها والتسليم بها

وهم يعترفون أنّه لم يقرأ بها أحد، ولعلّ أبا عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) يوضّح هذا المنهج بقوله: ((وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأنّ القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[٢].

فما الذي يريد أن يقرره الطوسيّ بلحاظ هذه الافتراضات، فإنّه يتلمس أثر القرّاء فيجعلهم على صنفين على ما ذهب إليه أبو العلاء المعري بأنّ الذين نقلوا كان فيهم قوم أدركوا زمن الفصاحة فجاءوا على ما يجب، وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علمٌ بقياس العربية فلحقهم الوَهْم [٣]. وكذا فعل ابنُ مجاهد (ت٣٢٤هـ) حين صنّف القرّاء والرواة والحفظة [٤].

فهل يريد أن يصحح مسارَ مَنْ أغفل وجهًا أو أهمل قراءة وجاء بها مِنْ بَعدُ مسوّغاً بلحاظ هذا التقسيم الذي يراه بعضُهم ولا سيما ابن مجاهد إذ نعت مَنْ يفعل ذلك بالمبتدع حين يدعوه بصرُه بالإعراب في اختيار قراءة حرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين [٥]، وما شأن هذا الابتداع أهو مقبولٌ أم مرفوضٌ؟.

Abstract

It is no dispute that the Quranic readings are of great importance. In examining these readings, many linguistic issues are revealed that deserve contemplation in their aspects, and sheds light on many of the dialectal characteristics that some Arab tribes are known for. They have influenced the linguistic study with rich material, especially the grammatical one. Grammarians, linguists and commentators paid great attention to these readings, with their different perspectives and stance towards them, whether to accept or reject them, and to issue judgments on them. However, the question that initially comes to mind which reading are followed Sunnah and which must be accepted and adhered to. Those who are interested in the readings have clarified the conditions that the reading should contain in order to be read today. Among these conditions is, firstly, to be transmitted from trustworthy people from the Prophet, may God bless him and his family, secondly, it has to be in Arabic that the Qur'an was revealed with. Anything which is in Arabic and is authentically transmitted from individuals is authentic, but when its wording differs from the script of the Mushaf, then according to them it is not acceptable and should not be read with it. On the other hand, what was transmitted by someone other than a trustworthy person, or transmitted by a trustworthy person but has no face in Arabic, then this is not acceptable even if it is in agreement with the script of the Mushaf [1]. We can ask another question: What is the way of someone who assumes a reading or invents a grammatical face but no one has read it; however, it would be correct, permissible, or strong when it is read? An example of this is the method that al-Tusi followed in explaining it?

From this perspective, this research comes trying to uncover al-Tusi's conception, especially since his statement that the readings are a followed Sunnah. So the face in what he chooses becomes good, but it is in agreement with Arabic. If al-Tusi assumes

a proper reading in Arabic, then we assume questions whose answers may depend on what the research entails. If reading is a followed Sunnah, then why do they assume readings and justify their correctness and acceptance of them while they admit that no one has read them? Perhaps Abu Amr al-Dani (d. 444 AH) clarifies this approach by saying: ((The imams of the reciters do not act in any of the letters of the Qur'an on what is most widespread in the language and most correct in Arabic, but rather on what is most firmly established in the tradition and most correct in transmission and narration. If it is proven from them, it is not rejected by Arabic analogy or the prevalence of language, because reading is a followed Sunnah that must be accepted and followed)) [2].

In this regard, what does al-Tusi want to decide in light of these assumptions? Is he seeking the trace of the reciters and classifying them into two categories, as Abu al-Ala al-Ma›arri went to, who said that those who transmitted included people who lived in the time of eloquence and came as it should be, and people who were preceded by eloquence and did not have knowledge of the analogy of Arabic and were overcome by delusion [3]. This is how Ibn Mujahid (d. 324 AH) did when he classified the reciters into narrators and memorizers [4].

Does he want to correct the path of someone who overlooked a face or neglected a reading and brought it later, justifying it in light of this division that some of them see, especially Ibn Mujahid, since he described the one who does that as an innovator when his insight into grammar calls him to choose a reading of a permissible letter in Arabic that no one from the past had read [5], and what is the matter with this innovation? Is it acceptable or rejected?

- المبحث الأول: بين الرفع والجر.

قال تعالى:﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ﴾[٦].

ذكر الطوسيّ في معرض حديثه عن هذه الآية أنّه يجوز جرّ(ونخيل)بعد أن أشار إلى جواز رفعه، وفي وجه الجر لم تتحقق القراءة بزعمه قال:((وإن جررت النخل غير أنّه لم يقرأ به أحدٌ))[٧]، غير أنّ القراءة بالجر كانت حاضرة في أذهان السابقين للطوسي ومن عاصره فضلاً عمّن هو بعده تأكيدًا لما ذُكِر، فحين يذكرون قراءة الرفع عطفًا على(جنات)ومَنْ قرأ فيها يردفون كلامهم بذكر باقي القرّاء على قراءة(الخفض) عطفًا على(أعناب)، فأبو جعفر الطبريّ(ت٣١٠هـ) يذكر أنّ عامة قرّاء المدينة والكوفة يقرؤون بالخفض عطفًا على (أعناب)، ويعدّ القراءتين بالرفع والخفض متقاربتين من ناحية المعنى، وتلك القراءتان مشهورتان فبأيتهما قرأ القارئ فمُصيب، ووجهُ الدلالة عنده أنّ الزرع والنخيل إذا كانتا في البساتين فهما في الأرض، وإذا كانتا في الأرض فالأرض التي هما فيها جنّة، فسواءٌ وُصفا بأنّهما في بستان أو أرض[٨]، وكذا النحّاس(ت٣٣٨هـ) فقد نسب قراءة الخفض إلى أهل الكوفة وأهل المدينة، ونُقِل عن الأصمعي أنّه قال لأبي عمرو بن العلاء كيف لا تُقرأ:(وزرعٍ)بالجّر، فقال: الجنات لا تكون في الزرع، ثم اعترض النحّاس على كلام أبي عمرو على تجويز قراءة الجر لأنّه ذَكَر بعده النخيل وإذا اجتمع النخيل والزرع قيل لهما جنّة[٩]، ويعضّد هذا المعنى قوله تعالى:﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾[١٠]، فسمّيت الأرض ذات النخل والزرع جنّة، وأشار الأزهريّ(ت٣٧٠هـ) إلى مَنْ قرأ بالرفع وهم ابنُ كثير وأبو عمرو وحفص والمفضّل، وقرأ الباقون بخفض (الزرع) عطفًا على

أعناب[١١]، ونسب أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) قراءة الخفض إلى نافع وأبي عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي[١٢]، ومثله ابن مهران النيسابوريّ (ت٣٨١هـ)[١٣]،وابن أبي زرعة (ت٤٠٣هـ)[١٤]،والداني (ت ٤٤٤هـ)[١٥]، والأهوازيّ (ت٤٤٦هـ)[١٦]، واليشكري أبو القاسم الهذليّ (ت٤٦٥هـ)، ووجه الخفض عنده هو الاختيار[١٧]، ومثله الزمخشريّ[١٨]، والجزري (ت٨٣٣هـ)[١٩].

فما بالُ الطوسيّ بعد كلّ ما ذكرنا ينفي وجود مثل هذه القراءة. وإذا كان ثمة تفسيرٌ لهذا النفي فلا يخرج عن أنّ الطوسيّ لسعة علمه ونفاذ بصيرته وعلو شأنه وعمق نظره أنّه افترض هذه القراءات ثقةً بما استحضره في خاطره، ولعلّه ابتعد عن الاطلاع عمّا ذُكر عند غيره أو لم يُذكر، فقد استجاز واستحسن واستجود عمّا لم يسمع به ولم يتسنّ له الاطلاع على وافر التصانيف وأصحابها إذ عاش حياة مليئة بالأحداث والاضطرابات، إذ وقعت الفتنة بين الشيعة والسنّة، وأُحرِقَت كتبُه عدة مرات بمحضر من الناس[٢٠]، والسبب الآخر أنّه توجّه في تفسيره بالانتقاد الشديد لمنهج السابقين من المفسرين[٢١]، ولعلّ هذه النظرة تلقاء.

هذه المناهج أجبرته أن يعزف عن الاطلاع على أكثرها فضرب عنها صفحًا. واذا كان لابد للقراءة من موافقة العربية ولو بوجه فإن الوجه الذي يعضد القراءة المجترحة من قبل الشيخ هو قول سيبويه فيما يخص العطف على العامل الاقرب جاء في الكتاب: ((وإنّما كان الذى يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ، كما كان خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ، وجهَ الكلامِ، حيث كان الجرُّ في الأول وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنّى، سَوَّوْا بيْنهما في الجرّ كما يَسْتَوِيان في

النصب)) ٢٢ الكتاب ١/ ٧٤قال ابو سعيد في تفضيل الجر على النصب فيما كان هذا معناه((أن قولنا: "خشنت بصدره وصدر زيد"، أجود من" خشنت بصدره وصدر زيد" وكلاهما جائز؛ لأنك إذا جررت حملته على مجرور يجاوره لفظا، وإذا نصبت حملته على المعنى، كأنك قلت: "خشنت صدره وصدر زيد" وحمله على اللفظ أجود؛ لأنه معه وإلى جنبه، فكذلك الأول حمله على ما يقاربه ويجاوره أجود)) ٢٣ شرح الكتاب١: ٣٦٤.

قال تعالى:﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾[٢٢]

ذهب الطوسيّ إلى أنّ ﴿ربّ المشرقين﴾ خبر ابتداء، ولو قُرئ بالجر ردّاً على ﴿ربّكما﴾ لكان جائزاً عنده غير أنّه لم يَقرأ به أحدٌ[٢٣]، ووجه القراءة بالجر وجدناها عند الفرّاء وعدّه صوابًا قال: ((واو خفض في الاعراب على قوله: فبأي الاء ربكما كان صواباً))[٢٤]، ويبدو أنّ القراءة بالخفض عند الأزهري (ت٣٧٠هـ) اشتهرت لأكثر من اثنين من القرّاء بدليل قوله: ((قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص ﴿ربُّ المشرقين﴾ بالرفع، وقرأ الباقون(ربّ المشرق) خفضًا))[٢٥]، فقوله: (قرأ الباقون) أظنّ أنّها قراءة واردة في زمنه وهو سابق لعصر الطوسيّ. وقد ذكر الزمخشريّ هذه القراءة بجر(ربّ)بوصفه بدلاً من﴿ربّكما﴾ ولم ينسبْها إلى أحد[٢٦]، ونسبها أبو حيّان(ت٧٤٥هـ)إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة[٢٧]، ومثله السمين الحلبيّ(ت٧٥٦هـ) وزاد على أنّها قراءةٌ منقولةٌ[٢٨].

وفي رفعه وجهان عند العامّة؛ أحدهما: أنّه مبتدأ خبره ﴿مرج البحرين﴾ وما بينهما اعتراض، والثاني: أنّه خبر مبتدأ مضمر أي: هو ربّ[٢٩]. أمّا وجه الجر فعلى البدل كما أسلفنا. ويبدو أنّ قراءة الجّر لم تشتهر ذلك الاشتهار الذي اشتهرت به قراءة الرفع، فإذا تغالبت الوجوه فلا

يكون بدّا من أن يكون الوجه الأقرب والأكثر هو الأولى والأقوى؛ فالرفع أحسن لأنّه أوّل الآية بمعنى هو ربّ المشرق[٣٠]، فعلى استجازة الجّر على البدلية وصوابه إلاّ أنّه يضعف أمام الرفع؛ إذ الجملة الاسميّة أرجح وأبلغ وأوكد وأثبت وأدوم من غيرها[٣١]، فضلا عن هذا أنّ ثمّة إشارة وردت من ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على أنّه ((إذا أبدِل اسم من اسم مضمَّن معنى حرف استفهام ذُكِر ذلك الحرف مع البدل))[٣٢]، وكأنّ التعبير يكون كالآتي: فبأيّ آلآء ربّكما تكذبان، فبأيّ آلآء ربّ المشرقين وربّ المغربين،

فيكون حينئذٍ وجه البدل سائغًا.

قال تعالى:﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[٣٣].

قال الطوسيّ: ((("هارون" في موضع جر، لأنّه بدل من قوله (لأخيه) وإنّما فتح لأنّه لا ينصرف، ولو رفع على النداء كان جائزًا ولم يَقرأ به أحدٌ))[٣٤]، يعني يكون المعنى: ياهارونُ اخلفني في قومي، ولا نستبعد أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: (وهو هارون)، وقيل أنّه قرئ بالرفع شذوذًا[٣٥]، ويبقى السؤال؛ لِمَ لم يُقرأ بالرفع إذا كان الوجه جائزًا، وهل ثمّة ما يسوغ لهذا الرفض، أهي قراءة على ما قرروا أم ثمّةَ شيءٌ آخرُ يكمن وراء هذا الرفض وهو الذي بَنى عليه أكثرهم باستجازة وجهٍ وقبول آخر ظاهرٍ وخفيٍّ، ويبدو أنّ بعضهم التفت إلى قضية المعنى ودلالة الإعراب وأثرها في توجيه القراءات بقبول ورفض ولا ندري إن كان الأمر يتعلق بهذا الاتجاه أم غيره، فضلاً عن الذي أطبق عليه جلُّهم من أن يكون الصواب المعتبر في أيّ قراءة هو(كونها قراءة على الأثر) وتنأى عن ذلك كلّ الأسباب والمسوّغات التي تسوّغ وجه القراءة.

فيرى الرازي (ت٦٠٦هـ) أنّ وجه الرفع في هارون هو كونه منادى لا يصح وغير لائق بمقام هارون حين استخلفه موسى على قومه؛ لأنّ النداء

بالاسم استخفاف بالمنادى[٣٦] لذا ماكانت قراءة الضّمّ جائزة.

ولعلّ هذا ممّا يهجس في أنفسنا من أنّ أرباب القراءات حين يختارون وجهًا إنّما يختارونه عن بيّنة وبصيرة ويمضون عليه يقظين متنبّهين، مُدركين كنْهَ هذه الوجوه المختارة. والوجه الذي افترض الطوسي أنّه لم يقرأ به أحدٌ لم يغب عن بال النحويين والمشتغلين بالقرآن قال النحاس: ((ويجوز هارونُ على النداء))٣٧ اعراب القران ٢/ ٧ وأدخل ابو حيان هكذا باب الشذوذ قال:((وقرئ شاذا هارون بالضم على النداء أي: يا هارون أمَرَهُ حين أراد المضي))٣٨ البحر المحيط ٥/ ١٦١

ـ المبحث الثاني: بين الرفع والنصب.

قال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾[٣٧]

الوجه الذي يكون عليه قوله تعالى ﴿وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ النّصب، وقد ذكر الطوسيّ وجهًا آخرَ للمشركين وهو الرفع، إذ قال: ((ولو رفع ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ عطفاً على الذين كفروا كان جائزاً، ولكن لم يُقرأ به أحد))[٣٨]، ووجه الرفع حاضر في أذهان مَنْ سبق الطوسيّ ومَنْ بعده، قال الفرّاء: ((ولو كانت ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ رفعًا مردودة على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ كان صوابًا(تريد ما يودّ الذين كفروا ولا المشركون))[٣٩]، وكذا النحّاس[٤٠] (ت٣٣٨هـ)، وعدّ أبو حيان الأندلسيّ وجه الرفع حديث مَنْ قصر في العربية وتطاول إلى الكلام بغير معرفة، وعدل عن حمل اللفظ عن معناه الصحيح[٤١].

إذن نحن أمام جهتين؛ جهة تجيز هذا الوجه نحو الطوسيّ والفرّاء والنحّاس، وجهة أخرى ترفضه امثال أبي حيّان، ويبقى السؤال؛ لِمَ هذه الاستجازة، ولِمَ هذا الرفض في مسألة الرفع، ولم يكن مثل هذا الخلاف في وجه الجر؟ ولم نقف على مسوّغ أو حجّة أو دليل عند من يرفض أو عند مَنْ يُجيز، فعلى أيّ معيار بُنيت هذه الأحكام؛ أهو مبنيّ على قائم

الذوق والمزاج أم مراعاة لأنظمة اللغة وقواعدها؟ وقد يكون المعنى في هذا الموضع فيصلاً في تحديد المقبول فعطف المشركين على أهل الكتاب يثير مشكلاً ذلك أن أهل الكتاب غير المشركين وواو العطف تقتضي التشريك أما إذا عطف المشركين على أهل الكتاب استقام المعنى لاشتراكهما في المعنى إلّا أنّه يرد بأنّه عطف على الابعد.

قال تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾[٤٢]

جوّز الطوسيّ النّصب في(سمّاعون) إلاّ أنّه ذكر أنّه لم يَقرأ بها أحدٌ[٤٣]، ولمْ يُشر الطوسيّ إلى مدلول هذه القراءة ووجهتها، وقد ذكر أبو حيّان أنّ القراءة بالنصب قراءة الضحّاك[٤٤]، وفي القراءتين توجيهات عند النحويين؛ إذ يتّضح في قراءة الرفع وجهان إعرابيّان هما: وجه الاستئناف باعتبار(سماعون) مبتدأ مؤخر خبره قوله(من الذين هادوا) أو خبر لمبتدأ محذوف على تقدير:(هم سماعون) قال الفرّاء:((إن شئت رفعت قوله﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ بمِن ولم تجعل(من) فِي المعنى متصلة بِما قبلها... وإن شئت المعنى:لا يَحزنك الَّذِينَ يُسارِعونَ فِي الكفر من هؤلاء ولا «من الذين هادوا» فترفع حينئذ ﴿سَمَّاعُونَ﴾علَى الاستئناف))[٤٥]، وفي قراءة النّصب أقوال للفرّاء مع أنّه لا يشير إلى القراءة بل أشار إلى النّصب في(سماعين)إذ قال: ((ولو قيل: سماعين... لكان صوابًا... فما أتاكَ من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه علَى القطع وعلَى الحال. وإِذَا حسن فِيهِ المدح أو الذم فهو وجهٌ ثالث.

ويصلح إِذَا نصبته علَى الشّتم أو المدح أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته))[٤٦]. ولا أستبعد النّصب على الذّم في قوله:(سماعين)إذ إنّ فعلهم مستقبح مذموم وذمّ المرء يجلب استحقاق الإدانة بفعله.

المبحث الثالث: بين الجر والنصب.

قال تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾[٤٧]

قال الطوسيّ:((أي مؤلم عذابه وإنّما قال عذاب يوم أليم بالجر ومعناه مُؤلم، لأنّ الألم يقع في اليوم، فكأنّه سبب الألم. ولو نصبته على أن يكون صفة للعذاب كان جائزاً، ولم يَقرأ به أحدٌ))[٤٨].

الوجه أن يكون ﴿أَلِيمٍ﴾منصوبًا على أنّه صفة للعذاب غير أنّه جاء بالجّر ومعناه عند الطوسيّ وغيره: (مؤلمٍ)على ما فسّروا، لأنّ الألم يقع في اليوم فكأنّه سبب الألم، ونصبه بوصفه صفة للعذاب جائز عند الطوسيّ ولكن لم يقرأ به، وقد صرّح الزجّاج باستجازة وجه النصب في﴿أَلِيمٍ﴾ إذ قال: ((يجوز في غير القراءة: إنّي أخاف عليكم عذاب يومٍ أليماً، لأنّ الأليم صفة للعذاب، وإنّما وصف اليوم بالألم، لأنّ الألمَ فيه يقع، والمعنى عذاب يومٍ مُؤلمٍ، أي مُوجِعٍ))[٤٩]. وعبارة: ((يجوز في غير القراءة)) للزجّاج عبارة ملبسة وفيها تحليلان؛ الأوّل: أنّ هذا الوجه جائز وهو أجدر من وجه الجر؛ لأنّ المعنى يقع عليه وإن كان اليوم قد وقع فيه العذاب. فلِمَ رفض الزجّاج القراءة المفترضة بهذا الوجه؟ والثاني: لعلّ الزجّاج انطلق من كون القراءات سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها. وسُمِعَت بالجر دون النصب، فلا سبيل إلى قبول هذا الوجه نصبًا إنْ لم تعضده القراءة وإن كان حسنًا جائزاً.

فوجه الجرّ جاء على صفة الحمل على الجوار، وهذا وإن كان مقبولاً في النحو غير أنّهم يرفضونه في كتاب الله، ومنهم الزجّاج إذ يرفض أن يكون مثله في كتاب الله[٥٠]، وكذا عند الأخفش[٥١] (ت٢١٥هـ) وابن خالويه[٥٢] (ت٣٧٠هـ) وعنده لا يستعمل إلاّ في اضطرار.

والذي يبدو أنّ الذي اضطرهم إلى قبول وجه الجّر على ماعليه من

مشكل هو كونه قراءةً وهو موقف الطوسيّ نفسِه حين يتعامل مع القراءات، وقد فتّشنا في القرآن الكريم فوجدنا أنّ كلمتي ﴿أَلِيمٍ﴾ و﴿عَظِيمٌ﴾ إذا اقترنت بالعذاب بغير ذكر(يوم) فهي صفته رفعاً ونصبًا وجرًّا، وقد وقفت على أكثر من خمسين موضعًا في القرآن الكريم على هذا النحو من النعت؛ كقوله في الرفع: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٥٣]، وقوله تعالى في النصب:﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٥٤]، وقوله تعالى في الجر: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٥٥]، وغيره كثير في التنزيل الكريم.

وإنّما كان الجرّ دون غيره في النصوص المذكورة ((لاتباع الأثر، لا لأنّه لا يجوز في العربية غيره))[٥٦].

ولا نستبعد أن يكون ﴿أَلِيمٍ﴾ صفة لليوم نحو ﴿عَسِيرًا﴾ و ﴿نَحْسٍ﴾ و ﴿عَبُوسًا﴾ و ﴿عَظِيمٌ﴾ قال تعالى:﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[٥٧].

إذ أنّه تبارك وتعالى وصف هذا اليوم بـكونه (عظيمًا)وكذا كونه(أليمًا).

وعلى نحو وجهي الرفع والنصب قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾[٥٨]، قال الطوسيّ: ((أمّا ﴿فِتْنَةٌ﴾ فلو نصب لكان صحيحًا في العربية على تقدير: أن لا يكون قولُهم فتنةً. ولكن لم يَقرأ به أحدٌ))[٥٩]، فمَعَ أنّ وجهَ النصب صحيحٌ في العربية وجائز إلاّ أنّ القرّاء أجمعوا على الرفع في ﴿فِتْنَةٌ﴾لأنّهم جعلوا (كان) بمنزلة (وقع) فصار وجه الرفع عندهم أولى لاتباع الأثر لا لأنّه لا يجوز في العربية غيره[٦٠].

الخاتمة:

تبيّن في هذا البحث الآتي:

١- إنّ بعض القراءات التي افترضها الطوسيّ وذكر أنّه لم يقرأ بها أحد ألفيناها حاضرة في أذهان بعض القرّاء فيما ذُكِر عنهم قبل عصر الطوسي وبعده.

٢- إنّ القراءات المفترضة لها وجهٌ جائزٌ في العربية غير أنّها لم تشتهر ذلك الاشتهار بين أوساط الناس، ولعلّ الوجه الذي جاءت به بعيد بالمقارنة مع الوجوه المجمع عليها أو المتفق عليها بكونها الأقوى والأقرب.

٣- إنّ تصوّر الطوسيّ تلقاء القراءات المفترضة عنده يعتريها النوس، وهذا موكول إلى طبيعة التفكير عنده فيما إذا كانت القراءة قد حملت معها أدوات القبول والاستحسان؛ فمرة يركز على قراءة ما ويوفيها بسطاً وتفصيلاً، وفي مواضع أخرى يوجز ويقتضب.

٤- تنوعت ألفاظ التقييم عند الطوسيّ حسب طبيعة توجهه تلقاء القراءات؛ كالصواب، والجائز، والجيد، والحسن، والقوي، وكلّ لفظة محمولة على دلالة معيّنة لم تتضح عنده.

٥- إنّ بعض القراءات التي افترضها الطوسيّ والتي لم يقرأ بها أحد على الوجه المختار وجدنا الوجه المختار حاضراً في أذهان بعض النحويين.

٦- إنّ من الوجوه النحوية ما يكون أقوى من غيره موضعًا ودلالة غير أنّه لم يجُز لعدم ورود القراءة فيه، وهذا يعني أنّ القراءة لو جيئت على أيّة وجه بغض النظر عن الضعف والقوة في الموضع والشكل المتعلق بها كانت سائغة مقبولة.

٧- لم نشهد للطوسيّ في أغلب مواضع القراءات المفترضة عنده أنّه يتعرض إلى ذكر المعنى، أو الدلالة الموصلة إلى هذا المعنى.

٨- يرجح الطوسيّ في الأعمّ الأغلب ما يكون ثابتًا دائمًا ولا سيما الجملة الاسميّة لدوامها وثباتها باختيار وجه الرفع.

الهوامش:

١- ينظر: النشر: ١/ ١٤.

٢- المصدر نفسه: ١/ ٢٠.

٣- ينظر: رسالة الملائكة: ٧٣.

٤-ينظر: السبعة في القراءات: ٤٥-٤٦.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٤٦.

٦- الرعد: ٤.

٧- التبيان: ٦ / ٢١٣.

٨- ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٦ / ٣٣٤ - ٣٣٥.

٩- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٥٠.

١٠- الكهف: ٣٢.

١١- ينظر: معاني القراءات: ٢/ ٥٥.

١٢- ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٥/ ٦.

١٣- ينظر: المبسوط في القراءات: ٢٥١.

١٤- ينظر: حجة القراءات: ٣٦٩.

١٥- ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٤٣.

١٦- ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ٢١٨.

١٧- ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٥٨٧.

١٨- ينظر: الكشاف: ٢/ ٥١٣.

١٩- ينظر: النشر: ٢/ ٢٩٧.

٢٠- ينظر: الأعلام للزركلي: ٦/ ٨٤، ومعجم المطبوعات العربية: ٢/ ١٢٤٨.

٢١- ينظر: التبيان: ١/ ١.

٢٢- الرحمن: ١٦ - ١٧.

٢٣- ينظر: التبيان: ٩ / ٤٥٦.

٢٤- ينظر: معاني القرآن: ٣/ ١١٥.

٢٥- ينظر: معاني القراءات: ٣/ ١٠٠.

٢٦- ينظر: الكشاف: ٤/ ٤٤٤.

٢٧- ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٨٩.

٢٨- ينظر: الدر المصون: ١٠ / ١٦٢.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٧٣.

٣١- ينظر: معترك الأقران: ٣/ ٤٩٧.

٣٢- ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٤١٠.

٣٣- الأعراف: ١٤٢.

٣٤- التبيان: ٤/ ٥٣٤.

٣٥- ينظر البحر المحيط: ٤/ ٣٧٩، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٣٨٠.

٣٦- ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ١٣ / ٣٤.

٣٧- البقرة: ١٠٥.

٣٨- التبيان: ١/ ٣٨٨.

٣٩- معاني القرآن: ١/ ٧٠.

٤٠- ينظر: الدر المصون: ٢/ ٥٣.

٤١- ينظر: البحر المحيط: ١/ ٥١٠.

٤٢- المائدة: ٤١.

٤٣- ينظر: التبيان: ٣/ ٥٢٥ - ٥٢٦.

٤٤- ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٩٩.

٤٥- معاني القرآن: ١/ ٣٠٩.

٤٦- المصدر نفسه: ١/ ٣٠٩.

٤٧- هود: ٢٦.

٤٨- ينظر: التبيان: ٥/ ٤٦٣.

٤٩- معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٦.

٥٠- ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٥٣.

٥١- ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٧٧.

٥٢- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٢٩.

٥٣- البقرة: ١٠.

٥٤- النساء: ١٨.

٥٥- آل عمران: ٢١.

٥٦- الحجة في علل القراءات السبع: ٣/ ٢٥١.

٥٧- المطففين: ٥.

٥٨- المائدة: ٧١.

٥٩- التبيان: ٣/ ٥٩٧.

٦٠- ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٣/ ٢٥٠ - ٢٥١.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ): تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط/ ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.

٢- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ): تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.

٣- الأعلام، خير الدين الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦ه)، دار العلم للملايين، ط٥، ٢٠٠٢م.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الجيل - بيروت، ط٥، ١٩٧٩.

٥- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض. شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود.أحمد النجولي الجمل،قرظه أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

٦- التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، (د. ت).

٧- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري

(ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، راجع أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،(د. ت).

٩- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة- الإمارات، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

١٠- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٥، ١٤١٨ه- ١٩٩٧ م.

١١- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/ ٣، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م.

١٢- الحجّة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.

١٣- الحجّة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٤- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،(د. ت).

١٥- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري التنوخي (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية- بيروت / لبنان، ط١- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م.

١٦- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن

السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

١٧- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٣، (د. ت).

١٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣- ١٤٠٧ هـ.

١٩- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٨١م.

٢٠- معاني القراءات: أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيد مصطفى درويش و د. عوض بن حمد القوزي، ط/ ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١ م.

٢١- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، تحقيق ودراسة: د. عيد مصطفى درويش و د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ م.

٢٢- معاني القرآن: أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ ٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

٢٣- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠ م.

٢٤- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٢٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي،

ضبطه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

٢٦- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

٢٧- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

٢٨- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (المتوفى: ٤٤٦هـ)، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامى - بيروت، ط١، ٢٠٠٢ م.